العملة	البلد	ر. سعودي	ر. قطري	ر. عماني	د. إماراتي	د. بحريني	د. كويتي	د. أردني	ج. مصري	د. مغربي	ل. لبنانية	د. تونسي
دولار أميركي $		3,75	3,64	0,38	3,67	0,38	0,30	0,71	8,88	9,66	1511	2,16
ج. استرليني £		5,43	5,27	0,56	5,32	0,56	0,44	1,03	12,85	13,98	2187	3,12
يورو €		4,25	4,12	0,44	4,16	0,43	0,34	0,80	10,05	10,94	1711	2,46

النفط (برنت)



أمس 51,04
السابق 52,25

الذهب



أمس 1260,8
السابق 1260,7

وفاة وزير التجارة والمالية السعودي الأسبق

الأعمار بين القصيبي وسليمان السليم «عواري»

بودفايل

ميرزا الخويلدي

بين غازي القصيبي وسليمان بن عبد العزيز السليم، الذي توفي فجر أمس في أحد مستشفيات العاصمة البريطانية لندن، وشائج نسجتها سنوات الدراسة والغربة وسنوات العمل في الحكومة، لكن أقوى تلك الوشائج علاقتهما بالشعر. حين توفي القصيبي اختار سليمان السليم أن ينعاه عبر مقالة كتبها في هذه الصحيفة («الشرق الأوسط» 21 أغسطس/ آب 2010)، بعنوان: «أعمارنا يا القصيبي عواري».

العنوان راسخ في الذاكرة الشعبية، وخصوصًا في منطقة القصيم حيث وُلد سليمان السليم، أصله «أعمارنا يا بن رخيص عواري» وهو عجز لبيت شعر، قيل في قصة معروفة. وختم سليمان السليم رثاءه للقصيبي ببيت شعر آخر، هذه المرّة مقتبس من قصيدة المتنبي «ليالي بعد الظاعنين شُكُولُ»، اختار من أبياتها هذا البيت ليوجهه لرفيق دربه، قائلاً:

وَإِنْ رَحِيلاً وَاحِدًا حَالَ بَيْنَنَا
وَفِي المَوْتِ مِنْ بَعدِ الرَّحيلِ رَحيلُ

بداية مشوار القصيبي وسليمان السليم، كانت رفقتهما في جامعة القاهرة، التي نال منها القصيبي ليسانس الحقوق، وحصل السليم على شهادة بكالوريوس تجارة وعلوم سياسية، ثم دراستهما في جامعة جنوب كاليفورنيا، بلوس أنجليس التي حصل منها الاثنان على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كذلك تزامل الرجلان في عام 1964 بعضوية هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بجامعة الرياض (الملك سعود حاليًا)، ثم في عملهما المشترك في مجلس الوزراء السعودي منذ عام 1975 حتى خروج غازي القصيبي من الوزارة عام 1983.

يروي السليم هذه القصة: «في عام 1964 كنا مجموعة من الطلبة تضم غازي وخالد القصيبي متوجهين بالسيارة في نزهة إلى مرتفعات سانتا مونيكا المطلة على المحيط الهادي. وفجأة فشلت كوابح السيارة وهي في منحدر حاد وقرب تقاطع وهي متجهة نحو المحيط وأيقنا أنها النهاية. لولا أنها توقفت بعد حشرها بين سور ونخلة، ولا أنسى وجه غازي حين التفت إلى الخلف وهو ممسك بنظارته السميكة وينطق الشهادتين».

بعد نحو ست سنوات من رحيل القصيبي (15 أغسطس 2010) رحل فجر أمس في أحد مستشفيات العاصمة البريطانية لندن وزير التجارة ووزير المالية الأسبق الدكتور سليمان السليم، إثر أزمة قلبية أُدخل بسببها للمستشفى.

وُلد الدكتور سليمان بن عبد العزيز السليم في محافظة عنيزة بمنطقة القصيم، في الفترة نفسها قرابة عام 1940، وإلى جانب دراسته برفقة القصيبي في القاهرة والولايات المتحدة، فقد حصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جونز هوبكينز بولاية ميريلاند الأميركية.

بدأ حياته العملية في جامعة الرياض، كما عمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مديرا للعلاقات التجارية والمؤتمرات، وفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مساعدًا للمدير العام، ثم عُيّن في العام 1975 وكيلاً لوزارة التجارة، ثم عُيّن وزيرًا للتجارة خلفًا لغازي القصيبي في يناير (كانون الثاني) 1982، وظلّ في هذا المنصب حتى الثالث من أغسطس 1995، حيث عيّن وزيرًا للمالية خلفًا لمحمد أبا الخيل، لكنه لم يستمر في هذا المنصب أكثر من بضعة أشهر حيث استقال من وزارة المالية، ليخلفه المرحوم عبد العزيز الخويطر.

بعد خروجه من العمل الحكومي شغل السليم منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة «سامبا المالية»، وعضو الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضو مجلس إدارة شركة الزامل للصناعة.

تميزت الفترة التي عمل فيها سليمان السليم في الحكومة مع مجموعة من الوزراء التكنوقراط بأنها مرحلة حافلة، حيث شهدت السعودية أكبر حركة تحديث وتنمية عرفتها في تاريخها، والتي تزامنت مع ارتفاع إيرادات النفط، وأطلق على تلك الفترة التي امتدت من عام 1970 إلى عام 1980 بسنوات الطفرة. بالنسبة لوزارة التجارة التي أمضى القسم الأكبر من عمله فقد ترك أثرًا بارزًا في تحديث هذه الوزارة وتوسيع عملها وفتح قنوات متعددة وتوثيق الصلة مع القطاع الخاص متمثلاً بالغرف التجارية، والاستفادة من المساحة الجغرافية الهائلة للبلاد والموانئ التي تطل بها على العالم لتعزيز الترابط التجاري بين السعودية ودول العالم.



الدكتور سليمان السليم

السليم.. رمز الحصافة والاعتدال

عبد الرحمن الشبيلي*

مرّ على المجتمع التعليمي والإدارة العليا في المملكة العربية السعودية في مراحل تأسيسها وتطوّرها كثير من الكفايات المؤهّلة، التي كان يتم اختيارها وفق الظروف والأحوال، وهي في ذلك لم تكن تختلف مع كثير من الدول التي نشأت من عدم تعليمي، في البداية كان من «يفكّ الحرف» مؤهلا على مقياس حقبة تأسيس الدولة حتى عشرينات القرن الماضي، ثم أصبح المتعلمون في الهند والعراق ومصر والشام وحاملو دبلوم المعاهد المحلية نوابغ يحتلون المراكز القيادية؛ الإدارية والتعليمية والدبلوماسية، وهكذا حتى الستينات والسبعينات عندما بدأت طلائع حملة الماجستير والدكتوراه تعود من بعثاتها في أوروبا وأميركا، وهنا ارتفع سقف المؤهلات المطلوبة، وصارت الشهادات العليا حدا أمثل في الاختيار والتكليف.

كانت تلك الأعوام من السبعينات في عهد الملك فيصل والملك خالد، التي عاد فيه شخصية هذا المقال مع زملائه غازي القصيبي ومنصور التركي ومحسون جلال وأسامة عبد الرحمن وعبد الله العمران ومحمد الملحم ومطلب النفيسة وأمثالهم المتخصصين في الإدارة والقانون والاقتصاد، وسبقتهم أو تلتهم أفواج أخرى متخصصة في الهندسة والزراعة والطب والعلوم الاجتماعية والعربية والإنسانية، فعُدّلت لوائح التوظيف لتشترط حدودا معينة في خبرات أعضاء هيئات التدريس ومؤهلاتهم، وأقدمت الحكومة لأول مرة على اختيار نخبة من الشباب حملة الدكتوراه في حقائب وزارية، وكان من الطبيعي أن يصاحب تلك الخطوة تحسن نوعي، بل وتنافس نحو الأفضل في الأداء الحكومي بشكل عام.

بدأ الدكتور السليم - المتخرج في العلاقات الدولية من جامعة جون هوبكنز بولاية ماريلاند الأميركية - أستاذا في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، يُحدث مع زملائه نقلة نوعية في المناهج وطرق التدريس في النظام التعليمي المحلي مقتبسة من أنظمة الجامعات التي تخرّجوا فيها، وصاروا يقودون حراكًا ثقافيًا جعل من الجامعات صروحًا تنويرية مزدهرة، ووجدوا من الإدارة التعليمية العليا ترحيبًا محفّزًا لجهودهم وتشجيعًا لإبداعاتهم، كما بدأت حركة التأليف والترجمة ونقل العلوم والمناهج من الثقافات الأخرى تنمو بازدياد في البيئة التعليمية الجامعية التي تلاقحت فيها الخبرات الوطنية مع مثيلاتها العربية والأجنبية المتعاقدة.

وقد بدا من بين نشاطات هذه الصفوة المبكّرة من جيل الأكاديميين تفاعلهم مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فأسهموا في تقديم البرامج، وفي الندوات وفي الكتابات الصحافية، وكان من نصيب الدكتور السليم تقديم برنامجين تلفزيونيين (نحن والعالم وأضواء على الأنباء) لتحليل ما يدور في العالم من أحداث، واستعانت به وزارة المالية والاقتصاد الوطني في حينه ليكون مستشارًا لها غير متفرّغ في مجال اختصاصاته (العلاقات الدولية).

عُين في منتصف السبعينات (في عهد الملك فيصل) وكيلاً ثم وزيرا للتجارة (في حكومة الملك خالد) مدة تقارب العشرين عامًا، وما كادت بيروقراطية الوظيفة تطويه مشاغلها عن اهتماماته الفكرية، فكان يحرص على الموازنة بينهما ويتابع الأحداث السياسية ويبدي رأيه فيها، وفي ختام صلته بالوظيفة الحكومية عيّن وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني فترة قصيرة، لكنه آثر الاستقالة، والاكتفاء بما قدّم في مجال الخدمة العامة، مفضّلاً - كطبيعته - الهدوء على الصخب، والظل على الأضواء، والحفاظ على ما حققه من سمعة النزاهة، وليبقى مرفوع الرأس، ناصع التاريخ، نظيف الملف واليد، وليُسجل نفسه ضمن قائمة قليلة من الوزراء الذين ترجلوا من وظائفهم، ليفسحوا المجال للجيل الجديد من الكفايات، وللتفرغ للأسرة والقراءة والكتابة والأعمال الخاصة الخفيفة، مما لا يتّسع المقام للتفصيل فيه.

* كاتب سعودي

«طيران الإمارات» تسدد سندات مستحقة بقيمة مليار دولار

دبي: «الشرق الأوسط»

أعلنت «طيران الإمارات» أمس الخميس، سدادها بالكامل سندات مستحقة بقيمة 3,673 مليار درهم (نحو مليار دولار) مع حلول تاريخ استحقاقها في 8 يونيو (حزيران) الجاري، حيث تم إصدار السندات في عام 2011، وحددت مدة استحقاقها بخمس سنوات.

وأشارت الشركة في بيان صحافي، إلى أنها في طور سداد، بوقت لاحق من الشهر الجاري، سندات بقيمة 150 مليون دولار سنغافوري، كان قد تم إصدارها في عام 2006، و«تسدد الناقلة قيمة الإصدارين بالكامل من أرصدتها المالية، ما يعكس متانة الوضع المالي».

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الرئيس التنفيذي لـ«طيران الإمارات» والمجموعة: «يشكل سداد هذه السندات قدرة (طيران الإمارات) باستمرار على الوصول إلى مصادر التمويل الدولي»، مضيفًا: «تتمتع (طيران الإمارات) بسجل ممتاز في تلبية التزاماتها المالية، مدعومة بمتانة وضعها المالي. ويعكس استخدام احتياطاتنا النقدية الذاتية لسداد هذه السندات موقفنا المالي القوي، وحكمتنا في التعامل مع السيولة». وبحلول نهاية يونيو الجاري، سيصل إجمالي السندات والصكوك - الإسلامية - التي سددتها «طيران الإمارات» في السنوات الخمس الماضية إلى 10,4 مليار درهم (2,84 مليار دولار).

وأضاف الشيخ أحمد بن سعيد: «سنواصل العمل مع القطاع المالي العالمي لترتيب مصادر تمويل مبتكرة ومتنوعة ومتوازنة لتلبية متطلبات أعمالنا. وسوف يساعدنا نموذج عملنا القوي واستراتيجية التمويل طويلة المدى على تعزيز مكانتنا وتحقيق مزيد من النمو، مع تسلم 36 طائرة جديدة خلال العام الحالي».

وكانت «طيران الإمارات» قد تمكنت خلال السنة المالية «2015 - 2016» من جمع 26,9 مليار درهم (7,3 مليار دولار) لتمويل طائرات جديدة، وتلقت الناقلة عروضًا مؤكدة لتمويل جميع الطائرات التي ستتسلمها خلال السنة المالية الجارية «2016 - 2017».

وأنهت «طيران الإمارات» السنة المالية الماضية بأرصدة نقدية قدرها 14,1 مليار درهم (3,8 مليار دولار)، نتيجة أنشطتها التشغيلية، في الوقت الذي أعلنت فيه المجموعة عن تحقيق أرباح صافية عن السنة المالية الماضية بلغت 8,2 مليار درهم (2,2 مليار دولار)، بنمو بلغت نسبته 50 في المائة عن أرباح السنة السابقة، في الوقت الذي بلغت فيه عائدات المجموعة 93 مليار درهم (25,3 مليار دولار).

صندوق النقد الدولي بدأ إعادة التفكير

هل أصبحت سياسة العالم «المالية» خطرًا على الاقتصاد الدولي؟

القاهرة: صبري ناجح

خلّفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة تركة تحديات ضخمة لاقتصادات الدول المتقدمة، خفضت معها أسعار الفائدة البنكية لـ«صفر»، ووصلت بالسالب في دول أخرى، ولجأت أغلب الحكومات إلى برنامج للتيسير الكمي (شراء الأصول) كإجراء سهل لضخ سيولة جديدة في الأسواق؛ كما ارتفعت الديون السيادية على الدول حول العالم، نتيجة ارتفاع العائد على السندات وأذون الخزانة، فضلاً عن القروض التي توسعت فيها معظم الدول، لجذب سيولة جديدة.

وزادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، وفقًا لهذه المعطيات، كما تراجعت آفاق النمو المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة أيضًا، نتج عنها أزمة سيولة ضربت بعض الأسواق، انخفضت معها قيمة الأصول إلى مستويات أقل مما يتناسب مع أساسيات الاقتصاد الكلي.

ووصل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة التباطؤ، بل والركود في بعض الدول، نتيجة تراكم هذه المؤشرات المخلّفة من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى معطيات جديدة مثل تراجع أسعار النفط والسلع الأولية. اللذين تسببا في تراجع معدلات التضخم في بعض الدول بأقل من المستهدف مثل الولايات المتحدة الأميركية ودول منطقة اليورو.

ومع هذه المعطيات المالية السلبية، زادت أعداد الفقراء في العالم، وانخفضت نسبة الطبقة المتوسطة، بينما زادت ثروات الأغنياء نتيجة السياسات المالية والنقدية الحالية؛ مما يعيد التفكير الفوري في السياسة المالية للدول لإنعاش اقتصاداتها.

الباحثة الاقتصادية المصرية سلمى حسين، قالت لـ«الشرق الأوسط» إن النظرية الاقتصادية انهارت أمام الأزمة المالية العالمية التي بدأت تظهر أواخر عام 2007. مؤكدة: «النظريات الاقتصادية التي تدرس في الجامعات تقوضت أكثر على أرض الواقع، وهذا الأمر ظهر جليًا في الأزمة المالية». وافقها في الرأي الدكتور أسامة الأنصاري أستاذ التمويل والإدارة في كلية التجارة جامعة القاهرة، الذي قال لـ«الشرق الأوسط» إنه «لا يمكن تطبيق النظريات الاقتصادية الكلاسيكية في جميع دول العالم، مع كل المتغيرات والتفاوت بين الدول». مشيرًا إلى صعوبة تطبيق العولمة في ظل التفاوت بين المجتمعات. ومؤخرًا أوضح صندوق النقد الدولي أنه مستعد للنظر في فكره الاقتصادي ومناهجه المعنية بالسياسات المالية، وقال كبير الاقتصاديين في الصندوق موريس أوبتسفلد: «الصدمة التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية أدت بالمجتمع الأكاديمي والمعني بالسياسات على مستوى العالم إلى القيام بعملية إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الاقتصادية الكلية والمالية، وبالنظر إلى تأثيرات قراراتنا على البلدان الأعضاء والنظام الاقتصادي العالمي، نرى أنه من المهم للغاية أن نواصل إجراء عمليات إعادة تقييم للفكر الذي نتبناه في ضوء الأدلة الجديدة».

وقالت الباحثة الاقتصادية سلمى حسين إن اعتراف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، بالأخطاء فيما يخص مراجعة سياستهم المالية: «لم يترجم لسياسات أخرى بديلة، رغم ظهور مئات الكتب التي تتناول بدائل كثيرة ومن كافة الاتجاهات».



تداعيات الأزمة المالية زادت أكثر على المجتمعات الفقيرة

وتشير الأدلة الجديدة في الاقتصاد العالمي، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي عن الاستقرار المالي العالمي الذي صدر في أبريل (نيسان) الماضي، إلى «ارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي مقارنة بما كانت عليه من قبل». وأضاف: «أدت الانخفاضات في أسعار النفط والسلع الأولية إلى استمرار مستوى المخاطر المرتفع في اقتصادات الأسواق الصاعدة، بينما أدى ارتفاع عدم اليقين بشأن التحول في نموذج النمو الصيني إلى زيادة انتقال التداعيات إلى الأسواق العالمية؛ وتسببت هذه التطورات في زيادة ضيق الأوضاع المالية، وخفض الإقبال على تحمل المخاطر، وزيادة المخاطر الائتمانية، وتعطيل معالجة الخلل في الميزانيات العمومية، مما أثر على الاستقرار المالي». ورغم أن مزاج السوق تحسن بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقوة البيانات المالية الأميركية، والإجراءات الداعمة التي اتخذتها البنوك المركزية؛ لكن استمرار الاضطرابات ينتج عنه ارتفاع «مخاطر عدم الاستقرار، قد تصل في بعض الأحيان إلى اقتتال داخلي، وهذا يفسر الوضع الحالي في بعض الدول العربية التي حدثت بها اضطرابات». بحسب حسين.

وتوضح هذه البيانات ارتفاع المخاوف من حدوث أزمة مالية جديدة، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يؤكد على أنه «ينبغي اتخاذ تدابير إضافية للوصول إلى مزيج من السياسات الأكثر توازنًا لتحسين آفاق النمو والتضخم وتأمين الاستقرار المالي، وفي غياب هذه التدابير، قد تتكرر اضطرابات السوق».

وأضاف: «في مثل تلك الظروف، قد يؤدي تصاعد علاوات المخاطر إلى أوضاع سوقية أكثر ضيقًا، ودائرة مدمرة من الآثار المرتدة تتعاقب فيها هشاشة الثقة وضعف النمو وانخفاض التضخم وتصاعد أعباء الديون. ويمكن أن تؤدي اضطرابات أسواق الأصول العالمية إلى زيادة مخاطر الاقتراب من تباطؤ أخطر وأطول يتسم بالركود المالي والاقتصادي». بينما حذرت سلمى حسين بوضوح من السياسات المالية المتبعة حاليًا التي تتجاهل «مصالح العامة»، إذ إن «السياسات الحالية انعكاسًا لمجموعة تمثل مصالح ضيقة، عادة ما تتعارض مع مصالح العامة».

مشيرة إلى أن 60 في المائة من حجم الثروات في الشرق الأوسط يمتلكها 10 في المائة فقط السكان، مما يشير إلى اتساع التفاوت في الثروات بين السكان «اللامساواة». وفقًا لحسابات توماس بيكيتي مؤلف كتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين».

وتأتي تلك التغيرات في فكر صندوق النقد والبنك الدولي وكبار الاقتصاديين، متوافقة مع فكر الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي الذي ألف أحد أكثر الكتب الأكثر مبيعًا على مستوى العالم: «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، إذ تناول فيه انعدام العدالة في توزيع الثروات حول العالم.

ويوضح بيكيتي أن الثروة تنمو بشكل أسرع من نمو الناتج الاقتصادي، ويبرهن على ذلك بمعادلة اقتصادية توضح العلاقة بين الثروة والناتج القومي، مؤكدًا أن الرأسمالية لا تصحح بنفسها المسار نحو مزيد من المساواة، فتركيز الثروة المتعاظم، سيكون له تأثير يتزايد مثل كرة الثلج إذا ما تركت الأمور دون حل.

تتزايد مخاطر المالية العامة في معظم الدول تقريبًا. ففي الاقتصادات المتقدمة، تؤدي مخاطر الاستمرار المزمن للنمو الضعيف والتضخم المنخفض إلى زيادة التحديات أمام تخفيض نسب الدين، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن تتسبب زيادة ضيق الأوضاع المالية العالمية واشتداد تقلبها في رفع فاتورة الفوائد، في وقت تتصاعد فيه احتياجات التمويل الإجمالية.

ولا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة أعباء المديونية المفرطة دون تحقيق نمو أعلى على المدى المتوسط، ومع الحفاظ على زيادة في النمو قدرها نقطة مئوية واحدة يمكن الوصول بنسب الدين في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات ما قبل الأزمة في غضون عقد واحد؛ وهذا يتطلب تعجيل الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك سياسات الضرائب والإنفاق التي تعزز حوافز العمل والاستثمار، وتعطي دفعة لنمو الإنتاجية. بحسب تقرير لصندوق النقد عن مخاطر المالية العامة حول العالم.

ولا شك في أن الحالة الاقتصادية المتردية للحكومات الناتجة عن الأزمة المالية، تجعلهم يلجأون إلى تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار من خلال قوانين فضفاضة، ينتج عنها تهرب ضريبي ارتفعت معدلاته بشدة بين الأغنياء، وظهر مؤخرًا في «وثائق بنما»، فضلاً عن خصخصة الشركات التي تعطي القطاع الخاص دورًا أكبر في مصير القوى العاملة في البلاد؛ ووقتها تلجأ الحكومات إلى إلغاء الدعم أو تقليله بحجة توفير النفقات، لترتفع معدلات الفقر حول العالم.

وتوضح سلمى حسين أن الأزمة المالية كان لها تداعيات سلبية على جميع الدول، بنسب متفاوتة إلا أن المجتمعات الفقيرة تأثرت بشكل أكثر، مشيرة إلى زيادة معدلات الفقر نتيجة تدني الإيرادات والأجور في هذه المجتمعات، وأصبح الفقر مرتبط بعامل السن، قائلة: «خروج العامل على المعاش كفيل بنقله من طبقة مستورة إلى طبقة فقيرة»، نظرًا لتدني قيمة المعاشات التي يحصل عليها العامل في المجتمعات الفقيرة.

أثار مقال على موقع صندوق النقد الدولي نشر الأسبوع الماضي، الشكوك في سياسة «النيوليبرالية» التي هيمنت على الفكر الاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية، وقال الاقتصاديون جوناثان أوستري، براكاش ونغاني، وديفيدي فيرسي، إنهم يرون حركة متنامية ضد بعض المبادئ الليبرالية الجديدة، ويعتقدون أن حرية حركة رأس المال عبر الحدود، وتدابير التقشف من قبل الحكومات العالمية - بدأت تعيق، بدلاً من مساعدة العالم. وخلصوا إلى أن السياسة المالية الحالية رفعت نسب عدم المساواة والفقر حول العالم، مما يضر بمعدلات النمو.

وقال أستاذ التمويل والإدارة أسامة الأنصاري لـ«الشرق الأوسط» إن «الأقلمة لا بد أن تحل بديلاً عن العولمة»، نظرًا لفشل الأخيرة بصورة ظهرت واضحة في الأزمة المالية العالمية. ودعت سلمى حسين الباحثة الاقتصادية العالم إلى التكاتف للخروج من براثن الأزمة، إذ «لا تستطيع دولة واحدة حلها، لكن على الأقل يمكن حلها إقليميًا»، مؤكدة أن «المجتمع الدولي قاصر على مواجهة الأزمة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين».